

وثيقة معلومات البرنامج القائم على النتائج مرحلة التقييم

رقم التقرير: PIDA0132790

اسم البرنامج	برنامج دعم البلديات
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	المغرب
القطاع	الممارسات الاجتماعية والحضرية والقروية والمتعلقة بالمرونة في العالم
أداة الإقراض	برنامج قائم على النتائج
الرقم التعريفي للبرنامج	P149995
الرقم التعريفي للبرنامج الأصلي	غير متوفر
المقترض/المقترضون	مجلس مدينة الدار البيضاء
جهة تنفيذ البرنامج	مجلس مدينة الدار البيضاء
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	13 أكتوبر 2017
التاريخ التقديري لإنهاء التقييم	18 أكتوبر 2017
التاريخ التقديري لموافقة مجلس الإدارة	11 ديسمبر 2017

I. السياق القطري

1. إن للمدن مكانة محورية بالنسبة لمستقبل المغرب، ولكنها تواجه مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. فنسبة الساكنة الحضرية قد ارتفعت من 35% إلى 60% منذ 1970، ورغم ارتفاع معدلات الخصوبة في المناطق القروية (2.7 مقارنة بـ 1.8 في الحواضر)، تساهم الهجرة القروية المتواصلة إلى المدن في جعل النمو السكاني ظاهرة حضرية في المقام الأول. فبحلول سنة 2050، سوف يعيش 70% من المغاربة في المدن، وبحكم أن هذه الأخيرة تساهم بما يناهز 75% من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، فإن تأثيرها الإيجابي يمتد إلى المناطق الحضرية المحيطة بها والبلاد برمتها: إذ تساهم الحواضر بنسبة 80% من إجمالي عائدات الضرائب، وبنسبة 60% من إجمالي الوظائف. ومع تراجع حصة الفلاحة من الناتج المحلي الإجمالي وتأثرها بالتقلبات المناخية، فإن المدن تضطلع بدور رئيسي في الحفاظ على الأداء الاقتصادي الإيجابي الذي تحققه البلاد في الآونة الأخيرة (حيث وصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على مدى الفترة بين 2008 و2015 إلى 3.4% مقارنة بـ 2.8% خلال التسعينات). غير أن الدور الذي تلعبه المدن في قيادة قاطرة التقدم السوسيو-اقتصادي بالمغرب يضعها أمام تحديات متنامية. فبينما تقوم المدن بامتصاص الفقر القروي من خلال احتواء الهجرة الداخلية، تظل هذه المدن موطناً للعديد من بؤر الفقر (علمياً بأن معدلات الفقر في القرى تبلغ حالياً 13.9% مقارنة بـ 4.2% في المناطق الحضرية¹). أمّا عدد السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر النسبي في المدن (أي 1.3 دولار أمريكي في اليوم) فيناهم عددهم مليون

¹ الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بالمغرب، البنك الدولي، 2017

نسمة، بينما يعاني 2.3 مليون شخص من الهشاشة الاقتصادية، مع ارتفاع احتمال افتقارهم عند تعرضهم للأزمات. هذا وتبلغ نسبة البطالة في الحواضر 14% مقارنة بـ3.8% في المناطق القروية.

2. إن الأهمية التي باتت تكتسيها المدن تعزز بشكل متزايد دورها في الاستقرار السياسي للبلاد. فأصداء الربيع العربي في المغرب ترددت بالأساس في المناطق الحضرية، من خلال عدد من المظاهرات المطالبة بتحسين الفرص الاقتصادية والخدمات العمومية. وتظل البطالة بين صفوف الشباب ظاهرة حضرية في المقام الأول (36% مقارنة بـ8.4% في المناطق القروية)². وتتأثر الخدمات المحلية سلباً بالتباين الحاد بين المهام البلدية والقدرات التقنية والمالية للمدن، علاوة على سوء التنسيق بين الوكالات المركزية والمحلية. والواقع أنه إذا لم تتم إدارة التحضر بشكل مناسب، فإنه سيزيد من الضغوط الواقعة على البنية التحتية والخدمات المقدمة في المدن، وهو ما سيسفر عن عواقب اقتصادية وسياسية وخيمة.

3. ينبع مخطط الحكومة الرامي إلى تحقيق اللامركزية من وعيها بالدور المحوري الذي تلعبه الجماعات المحلية في إعادة تشكيل العقد الاجتماعي في المغرب. فالمسؤوليات الملقاة على عاتق البلديات تضعها في طليعة التفاعلات بين المواطنين وإدارتهم. حيث إن مهامها التي تكمن في توفير الخدمات والبنية التحتية الأساسية، وجمع الضرائب، وتقديم الخدمات الإدارية، واستقبال تطلعات المواطنين ومعالجتها، تجعل هذه البلديات نقطة الاتصال الأولى بين المواطنين والسلطات العمومية. فدستور 2011، من خلال وضعه لإطار عمل يدفع في اتجاه تعزيز اللامركزية، قد اعترف بدور المدن كواجهة رئيسية بين الدولة والمواطنين. كما أن القانون التنظيمي لسنة 2015 المتعلق بالجماعات الترابية يؤكد الدور الأساسي للمدن في الحكامة المحلية وتقديم الخدمات.

4. إن دعم البلديات (مجالس المدن) مالياً ومؤسسياً يعد أمراً رئيسياً من أجل تمكينها من تأدية مهامها المرتبطة بتقديم الخدمات. ورغم أن الإصلاحات قد عززت استقلالية البلديات، فإنها ما تزال تواجه تحديات متنامية في مسعاها إلى تحسين أدائها فيما يخص توفير البنيات التحتية اللازمة للاستجابة لمتطلبات الساكنة الحضرية المتزايدة. فمن الناحية المالية، يقدر أن المدن ستحتاج إلى مضاعفة مستوى الاستثمارات خمس مرات من أجل الاستجابة للحاجيات الاستثمارية المستقبلية. هذا وتقدر المتطلبات الاستثمارية بالنسبة للبنية التحتية الحضرية في المدن المغربية بحوالي 320 مليار درهم (34 مليار دولار أمريكي) على مدى الفترة ما بين 2017 و2027، مع قيام البلديات بتقديم تمويل تصل نسبته إلى 69% من هذا المبلغ، أي 22.2 مليار درهم مغربي (2.37 مليار دولار أمريكي) سنوياً على مدى عشر سنوات. وعلى سبيل المقارنة، استقر إجمالي النفقات الرأسمالية للبلديات عند حوالي 4.5 مليار درهم مغربي (0.48 مليار دولار أمريكي) سنوياً على مدى الفترة ما بين 2009 و2015، وهو ما يناهز 20% من الاستثمارات السنوية التي يتطلبها توفير البنية التحتية في المدن لدعم مستويات العيش والنشاط الاقتصادي في هذه المناطق. ورغم أنه يبدو غاية في الصعوبة، فإن الهدف المتمثل في سد هذه الفجوة الاستثمارية قابل للتحقيق من خلال تحسينات واقعية في كيفية إدارة إيرادات ونفقات البلديات، وعبر زيادة تعبئة التمويل التجاري من خلال الاقتراض والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

5. انطلاقاً من وعيها بالدور الرئيسي الذي تلعبه البلديات في الحكامة المحلية وتقديم الخدمات، أطلقت الحكومة مخططات تنمية حضرية مندمجة طموحة في أكبر المدن المغربية. وقد أطلقت هذه المخططات في مدن الرباط وسلا وطنجة وتطوان ومراكش سنة 2014، وفي مدينتي الدار البيضاء والقنيطرة سنة 2015.

² المذكرة الإخبارية حول وضعية سوق الشغل، المندوبية السامية للتخطيط، 2013

هذه المخططات قد تم إعدادها بناء على دراسات تشاركية، وهي تشمل إضفاء الصفة الرسمية على الشراكات بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية وغيرها من الأطراف المحلية المعنية عن طريق مذكرات تفاهم. وتتضمن كافة المخططات برنامج استثمارات يهدف إلى تحسين الربط المكاني، والاستفادة من الخدمات الأساسية، والبيئة الحضرية، والإدماج الاجتماعي في المدن المعنية. وعلاوة على الاستثمارات، تهدف المخططات إلى تعزيز القدرات المؤسسية والمالية للجماعات المحلية، وتحسين التنسيق بينها وبين الحكومة المركزية.

II. السياق القطاعي والمؤسسي

6. باعتبارها أكبر مدن البلاد وعاصمتها الاقتصادية التي تولد 20% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، تجسد الدار البيضاء الفرص التي يتيحها التحضر في المغرب. فباحتماب ما يناهز 35 ألف شخص يتوافدون على المدينة سنوياً، تتركز في جهة الدار البيضاء الكبرى نسبة تزيد عن 12% من ساكنة البلاد (أي 4.3 مليون نسمة، مقارنة بـ 1.1 مليون نسمة في عام 1960) على مساحة تصل نسبتها إلى 0.6% فقط من مجموع التراب الوطني. وبصفتها أحد أكبر المراكز المالية في إفريقيا ونواة القطاع الصناعي المغربي (تضم 60% من العمال الناشطين في القطاع الصناعي و55% من وحدات الإنتاج في البلاد)، فإن الدار البيضاء تعتبر قاطرة التنوع والتحول الهيكلي في الاقتصاد المغربي. كما أنها تعتبر المحرك الاقتصادي للبلاد، حيث تولد خمس الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وما يقارب نصف الإنتاج الصناعي في البلاد، ونسبة 55% من إجمالي عائدات الضرائب الصافية، و40% من الوظائف في القطاعات الثانوية. علاوة على ذلك، يمثل ميناؤها معبراً تجارياً حيوياً يربط بين أوروبا وإفريقيا، ما يضع المدينة في موقع لوجستيكي فريد يساهم في المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

7. لكن ومع استفحال انعدام المساواة والهشاشة بين ساكنتها، تجسد الدار البيضاء كذلك تحديات الإدماج الاجتماعي التي تواجه البلاد برمتها. فانعدام المساواة يطغى على الحياة في المدينة، مع ارتفاع صارخ في نسب الفقر (150 ألف شخص) والهشاشة (450 ألف شخص) التي تمثل حوالي 18% من إجمالي ساكنة البلاد التي تعاني من الفقر والهشاشة. ويظل "معامل جيني" الخاص بالدار البيضاء مرتفعاً مقارنة بالمعدل الوطني (0.52 مقابل 0.395)، ويصنفها كالثالث المدن الإفريقية من حيث انعدام المساواة.³ وقد سلطت دراسة صدرت في مارس 2015 الضوء على تزايد تهميش بعض الفئات من قبيل الأرامل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات. وتشير التقديرات إلى أن الفجوة الإسكانية ستصل إلى 500 ألف وحدة بحلول سنة 2020، بينما يساهم ارتفاع الطلب على السكن في انتشار البناء العشوائي في ظل عدم استجابة العرض لهذا الطلب.

8. هذا وتجسد الدار البيضاء التحديات التي تواجه المغرب فيما يتعلق بخلق الفرص الاقتصادية للشباب. حيث تعتبر "الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بالمغرب" بطولة الشباب أحد التحديات الرئيسية التي تعترض طريق البلاد. فالمغرب يضم حوالي مليون معطل (أي 9 إلى 10 بالمائة من الساكنة في سن العمل)، أغلبهم شبان يعيشون في المدن. ورغم أن الدار البيضاء هي القاطرة الاقتصادية للبلاد، يظل معدل البطالة في المدينة مرتفعاً، كما أن أزيد من 80% من المعطلين تقل أعمارهم عن 34 سنة، في حين أن نسبة البطالة بين صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 تتنازل 30% منذ سنة 2007. وتعتبر الدار البيضاء موطناً لـ 784 ألف و287 شاب وشابة يوصفون بأنهم "خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب"،

³ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2011). هنا يتم حساب أرقام "معامل جيني" (Gini) بناءً على الاستهلاك. في حال احتسبت بناء على الدخل، ستكون درجة انعدام المساواة أكبر.

وهو ما يعادل حوالي 11% من إجمالي ساكنتها و17% من إجمالي الساكنة "خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب" في المغرب.

9. إن ضعف القدرات المالية والمؤسساتية يحول دون استجابة مجلس المدينة للمطالب المتنامية لمواطنيها. فرغم معدل الدين/المدخل التشغيلية المقبول (أقل من 10%)، تظل القدرات المالية للمجلس ضعيفة. إذ إن معدلات مداخيله التشغيلية (حوالي 1000 درهم، أو 100 دولار أمريكي، للفرد الواحد) تظل غير كافية للاستجابة للمطالب المتسارعة التي تخص الخدمات الحضرية. وبالإضافة إلى الحد من القدرات الاستثمارية الذي تسمح به الفوائض التشغيلية، تحد الإمكانيات الضريبية غير المستغلة في المدينة (والمقدرة بما لا يقل عن 150 مليون دولار أمريكي سنوياً)⁴ من قدرات المجلس على جذب التمويل التجاري لسد فجوة البنية التحتية الخاصة بالمجلس.⁵

10. فمدينة الدار البيضاء التي كانت المحرك الرئيسي للنمو في المغرب باتت اليوم مهددة بأن تصبح مصدر اختناق حقيقي. فعلى مدى العقد الماضي، تقلصت مساهمة الدار البيضاء في الناتج المحلي الإجمالي الوطني من 24% إلى 19% بسبب التراجع النسبي في أنشطة القطاعات الثانوية (البناء على وجه الخصوص) دون تحقيق ارتفاع مواز في حصة قطاع الخدمات. كما يظل معدل نموها (3.4% بين 2004 و2010) أقل من المعدل الوطني. وخلال تسليطه الضوء على ضعف أداء المدينة، أشار "المجلس الأعلى للحسابات" مؤخراً إلى ضرورة تيسير الإجراءات الإدارية التي تعيق توفير بيئة تزدهر فيها ريادة الأعمال، وجاذبية المدينة بالنسبة للمستثمرين الخارجيين، واستمرار وتطور الشركات الموجودة في المدينة، والتي تشكلت في معظمها انطلاقاً من مقاولات صغرى ومتوسطة (90% من شركات الدار البيضاء يقل موظفوها عن 5 أشخاص) تنشط أساساً في القطاع البديل (60%). إضافة على ذلك، خلص "التقرير السنوي لممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي في سنة 2017 إلى أن البيروقراطية والإجراءات الطويلة والشاقة تتسبب في اختناقات في الأعمال ولدى رواد العمال، وكذلك في تراجع الشفافية، ما يشجع السلوكيات الساعية إلى الربح. كما أن المسح الخاص بالشركات الذي أصدره البنك الدولي في 2013، والذي يقيس آراء الشركات في المغرب والدار البيضاء بالخصوص، قد أكد هذه النتائج. وقد اشتمت الشركات التي تملك مقرات بالدار البيضاء من الإجراءات المحلية الطويلة والمعقدة والغامضة نظراً لسوء تفسير التنظيمات، الأمر الذي يمنح السلطة التقديرية لمجموعة واسعة من الوحدات الإدارية، كما يرى رواد الأعمال أن الفساد عائق رئيسي في وجه أنشطتهم.

11. لقد أصبحت الدار البيضاء أولوية وطنية، إذ تجد المدينة نفسها في مفترق طرق بين كونها منارة آفاق التمدن وكونها مثلاً على تحدياته المتعددة الجوانب. ومع ارتفاع التنافسية العالمية، يجب على المدينة الأكبر في المغرب أن تعمل بشكل حازم وسريع من أجل الحفاظ على موقعها المركزي كقطب النمو الرئيسي في البلاد ونافذة المغرب على الاقتصاد العالمي. وقد نجم عن الاهتمام المتجدد للسلطات بالمدينة إطلاق مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى في سبتمبر 2014، وهو عبارة عن مبادرة تمتد لست سنوات (2015-2021) وتكلف 3.4 مليار دولار أمريكي، حيث تسعى إلى زيادة التنسيق فيما يتعلق بالسياسات والاستثمارات بين الحكومة المركزية والمحلية في جهة الدار البيضاء. وعلاوة على دعوة مجلس مدينة

⁴ «تشارلز رابلي كنسالنتز إنترناشونال»، 2008

⁵ يعد تحسين الإدارة الضريبية من أجل تعزيز العائدات من الضرائب تحدياً مهماً يواجه السلطات المحلية والمركزية. ففي تقرير صدر مؤخراً (مايو 2015)، سلط "المجلس الأعلى للحسابات" الضوء على ضرورة تحسين نظم جمع الضرائب محلياً من خلال تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية: "المديرية الوطنية للضرائب"، و"الخزينة العامة للمملكة"، والسلطات المحلية، وذلك للارتقاء بنظام المعلومات ومراجعة محفزات الأداء والمسؤوليات.

الدار البيضاء للمساهمة بشكل مباشر في استثمارات مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى، عن طريق إيراداته الخاصة وقروض خارجية، يتطلب المخطط من المجلس تطبيق مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية التي تهدف إلى تعزيز استدامته المالية وجاذبيته للأعمال وقدرته على تقديم الخدمات.

12. **وستقدم العملية المقترحة نموذجاً تجريبياً للحكومة من أجل دعم البلديات في التعامل مع التحديات الرئيسية التي تواجهها.** هذا وتدرك الحكومة المغربية الأثر الواضح للزمة المتكاملة من الإصلاحات والاستثمارات التي يجري دعمها في الدار البيضاء، وتتنظر لها على أنها نموذج تجريبي يمكن نقله إلى مدن كبرى أخرى في المغرب. هذا النموذج الذي يتم تجريبه في الدار البيضاء يُمكن البلديات من التعامل مع التحديات الرئيسية التي تواجهها مع تركيز خاص على كيفية (أ) تعظيم الاستثمار الخاص لمساعدة المدينة على سد الفجوة في بنيتها التحتية العمرانية؛ و(ب) تقليص التفاوتات داخل المدينة فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات البلدية.

III. نطاق البرنامج

البرنامج الحكومي

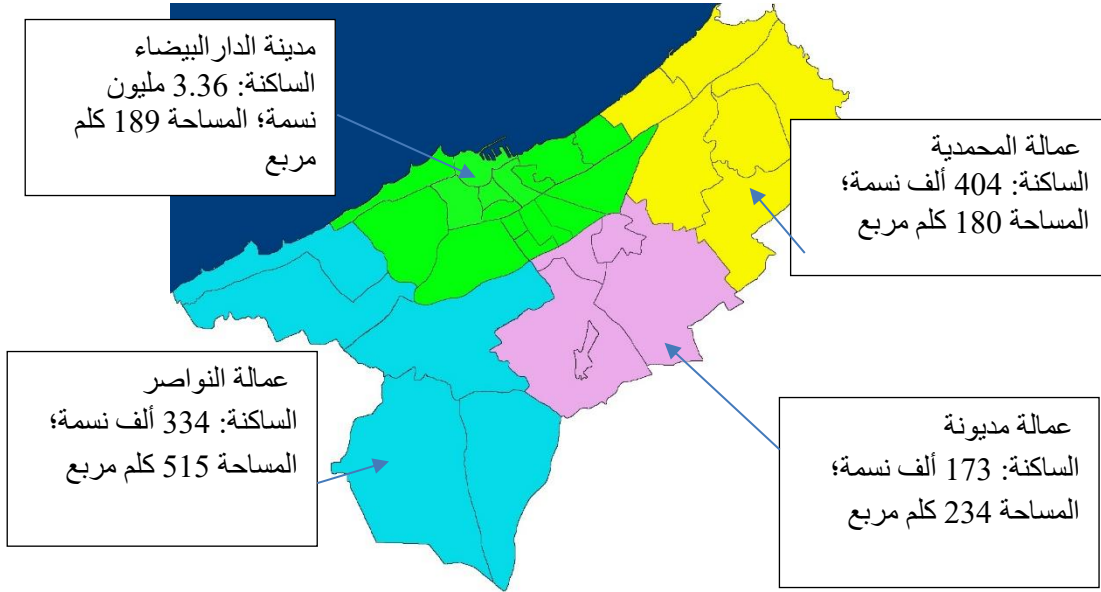
13. **مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى.** يقدم مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى، الذي يحظى بميزانية تصل إلى 3.4 مليار دولار أمريكي (33.6 مليار درهم) وبرنامج شاملة لمدة 6 سنوات (2015-2021)، برنامجاً استراتيجياً ومتكاملاً للاستثمار والإصلاح من أجل جهة الدار البيضاء الكبرى (انظر الإطار 1 من أجل وصف جهة الدار البيضاء الكبرى). ويتطلب المخطط من مجلس مدينة الدار البيضاء تطبيق سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية التي تهدف إلى الرفع من استدامته المالية وقدرته على تقديم خدمات عالية الجودة، وجذب الاستثمار الخاص. وعلاوة على تعزيز التنسيق بين الإدارات المركزية والجماعات المحلية، يعمل المخطط على أن تتماشى القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمار مع الاحتياجات المحلية. وقد اعتمدت صياغة المخطط على عملية تشاركية امتدت لستة أشهر وضمّت مئات من المشاركين. وبالإضافة لمدخلات مقدمة من أعضاء مجلس المدينة ومجالس المقاطعات، تشكلت مجموعات العمل التسع التي شاركت في المداولات من ممثلين عن المجتمع المدني ورواد أعمال محليين وأكاديميين وخبراء تقنيين.

14. **تتمحور أهداف مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى حول أربع ركائز استراتيجية:** (1) تحسين الظروف المعيشية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، عن طريق تحسين وتوسيع الخدمات الأساسية؛ (2) تحسين الحركة الحضرية والإقليمية، عبر تطوير النقل العمومي وإعادة تأهيل الطرق الحضرية الرئيسية والبنية التحتية المرتبطة بها؛ (3) تعزيز التنافسية الاقتصادية لجهة الدار البيضاء الكبرى عبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة اللوجستية والخدمات وتطويرها، وكذلك عن طريق تحسين بيئة الأعمال؛ وأخيراً (4) تنمية جاذبية المدينة عبر الاستثمارات الرامية إلى تحسين السلامة العمرانية، والبنية التحتية الثقافية والرياضية، والمساحات الخضراء. وقد تم توقيع مذكرات تفاهم إطارية في 2015 تزامناً مع انطلاق مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى، من أجل استثمار إجمالي بقيمة 33.6 مليون دولار أمريكي.⁶

⁶ انظر الملحق I للاطلاع على عرض مفصل للركائز الاستراتيجية لمخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى والاستثمارات المخطط لها بموجب مذكرة التفاهم الإطارية.

الإطار 1: جهة الدار البيضاء الكبرى

تتكون جهة الدار البيضاء الكبرى من مجلس مدينة الدار البيضاء والعمالات المحيطة به وهي النواصر ومديونة والمحمدية. عندما تمت صياغة مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى، كان يُقصد بجهة الدار البيضاء الكبرى التقسيم الجهوي لجهة الدار البيضاء الكبرى. وعقب التقسيم المجالي الجديد الذي تم تطبيقه في 2015 والذي سعى إلى تعزيز الجهات كمستوى رئيسي لصناعة القرار، تم استبدال جهة الدار البيضاء الكبرى بجهة الدار البيضاء-سطات، بحدود موسعة، فيما احتفظ مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى بتسميته الأصلية وبنفس الأنشطة المقررة وبنفس التركيز الجغرافي.



15. علاوة على الاستثمارات، يتطلب مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى من المدينة تطبيق مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والمالية التي تتماشى مع أجندة اللامركزية التي تعتمدها الحكومة، وهدفها المتمثل في تقوية البلديات وجعلها أكثر عرضة لمساءلة المواطنين. وتشمل هذه الإصلاحات إجراءات لتحسين المؤسسات والحكومة، وتعزيز تمويل البلديات، وجعل البلدية أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين والقطاع الخاص.

16. يعتمد مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى على إطار عمل قوي للتمويل والتعاون بين المؤسسات. وكما هو الحال في المغرب بالنسبة لأي برنامج حكومي ضخم ومتكامل، تم إضفاء الصفة الرسمية على الالتزامات المالية لدعم مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى عبر توقيع مذكرات تفاهم متعددة بين الإدارات المركزية وجهة الدار البيضاء ومجلس مدينة الدار البيضاء. وبناءً على هذه الاتفاقيات، سيقوم المجلس بتمويل حصته من أنشطة المخطط المبرمجة عن طريق: (1) موارده الخاصة، بما في ذلك الضرائب البلدية وتحويلات الحكومة المركزية من ضريبة القيمة المضافة عبر حساب التخصيص الخاص (Compte d'Affectation Spéciale)؛ و(2) الاقتراض المحلي أو الخارجي؛ و(3) الاستفادة من التمويل التجاري عن طريق شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص مثلاً. ومنذ انطلاق المخطط، كان التقدم المحرز في تنفيذ استثماراته مُرضياً على وجه العموم، وفي يونيو 2017، أشارت التقديرات إلى أن نسبة التنفيذ العام للميزانية بلغت حوالي 29%. إلا أن المجلس يواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماته المالية

فيما يتعلق بالمساهمة في استثمارات مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى من الميزانية الاستثمارية الخاصة به. هذا ومن خلال التركيز على الدعم المالي والمؤسسي للمجلس، ستعالج هذه العملية أهم الاختناقات التي يواجهها تنفيذ مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى حالياً.

البرنامج القائم على النتائج

17. **حدود البرنامج:** بصفته جزءاً فرعياً من البرنامج الحكومي (مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى)، يتم تعريف البرنامج وفقاً للحدود التالية:

• **الأنشطة:** يقوم البرنامج بتمويل مجموعة فرعية من استثمارات مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى، بما في ذلك المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالمعاملات من أجل إعادة هيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والدراسات ونظم تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالدعم المالي والمؤسسي لمجلس مدينة الدار البيضاء وتحسين بيئة الأعمال في المجلس، وكذلك الأنشطة من أجل تحسين الفضاء الحضري والاستفادة من الخدمات الأساسية في مجال البرنامج (انظر الجدول 2). وتقدر ميزانية أنشطة البرنامج بـ345 مليون دولار أمريكي، يتوقع أن يتم تمويل 200 مليون دولار أمريكي منها عن طريق حصيللة القرض. وقد تم تحديد الأنشطة الفرعية لمخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى المتضمنة في البرنامج بناء على المعايير التالية: (1) دعم أنشطة البرنامج للجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع بشكل مباشر، (2) اضطلاع مجلس مدينة الدار البيضاء بدور واضح في تنفيذ وتمويل أنشطة البرنامج؛

• **المدة:** تماثل فترة برمجة مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى، حيث يغطي البرنامج الفترة الممتدة بين الأول من يناير 2016 و31 ديسمبر 2021؛

• **مجال البرنامج:** يتوافق النطاق الجغرافي للبرنامج مع نطاق البرنامج الحكومي ويشمل مجلس مدينة الدار البيضاء والعمالات المجاورة وهي المحمدية والنواصر ومدبونة. ويشار إلى هذا النطاق الجغرافي فيما تبقى من هذه الوثيقة بـ"مجال البرنامج". ويعتبر مدينة الدار البيضاء منطقة حضرية بشكل تام، وهو يحتضن 3.36 نسمة، ما يعادل حوالي 79% من ساكنة جهة الدار البيضاء الكبرى. وتتوزع باقي الساكنة على المناطق الحضرية وشبه-الحضرية في عمالات المحمدية (9%)، والنواصر (8%)، ومدبونة (4%). وفي حين ستتركز أغلب نفقات البرنامج في مدينة الدار البيضاء، سيقوم البرنامج أيضاً بتمويل أنشطة في المناطق المجاورة وشبه الحضرية حيث تُحدِث الاستثمارات أثراً مهماً، بما في ذلك ما يتعلق بالكفاءة والمزايا الاقتصادية (كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات في النقل) والإدماج الاجتماعي (مثل الاستثمارات من أجل تحسين الولوج للخدمات في الأحياء الفقيرة). ويتمشى النطاق الجغرافي للبرنامج مع النطاق الجغرافي الذي أنيط بمجلس مدينة الدار البيضاء التدخل فيه بموجب مذكرة التفاهم المتعلقة بمخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى. ويملك مجلس مدينة الدار البيضاء مصلحة مباشرة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والحركية والإدماج الاجتماعي على مستوى التجمع الحضري الكلي (أي المستوى المتروبوليتاني)، كما أنه يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز ودعم التعاون بين البلديات على مستوى التجمع الحضري الكلي، بصفته أكبر بلدية في جهة الدار البيضاء الكبرى؛

• **المستفيدون:** في مجال النتائج الأول (1)، ستعود أنشطة البرنامج التي تسعى إلى رفع القدرة الاستثمارية للبلدية بالنفع على جميع ساكنة مدينة الدار البيضاء. إن استثمارات البرنامج التي تسعى إلى تحسين الولوج للخدمات والنهوض بجودتها والتي تندرج في مجال النتائج الثاني (2) (انظر أسفله) ستستهدف بشكل خاص الأحياء الفقيرة في مجال البرنامج. أما في مجال النتائج الثالث (3)، يقوم البرنامج بقياس الأنشطة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال والتي ستعود بالفائدة على جميع

شركات وساكنة مدينة الدار البيضاء.

- **المساءلة:** إن مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى هو برنامج متكامل تساهم فيه وكالات متعددة بتنسيق من الولاية. وفي حالة البرنامج، تتحمل مدينة الدار البيضاء المسؤولية الأكبر في التنفيذ وتحقيق النتائج، مع قيام الولاية بدور المساند لضمان مساهمة أطراف البرنامج؛
- **النتائج:** بناء على مجالات التركيز الخاصة بمخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى بالنسبة لكل من الاستثمارات والإصلاحات، يتم تنظيم نتائج البرنامج حسب ثلاثة مجالات نتائج: (1) الرفع من القدرة الاستثمارية للبلدية؛ (2) تحسين البيئة الحضرية والولوج للخدمات العمومية؛ (3) وتحسين بيئة الأعمال (انظر أسفله)؛

الجدول 1: نفقات البرنامج

الأنشطة	الميزانية التقديرية (مليون دولار أمريكي)
المساعدة التقنية، ونظم تكنولوجيا المعلومات، والتكاليف التشغيلية الإضافية من أجل تحسين إدارة الموارد المالية والدعم المؤسسي لمجلس مدينة الدار البيضاء، بما في ذلك من أجل تحسين وتطوير منصات حكومية إلكترونية بهدف إشراك المواطنين وتقديم الخدمات التجارية والإدارية، ودعم تطوير عمليات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدية وإعادة هيكلتها.	40
توسيع شبكات تزويد المياه والصرف الصحي والكهرباء في الأحياء الفقيرة الواقعة في مجال البرنامج	25
إصلاح وتحديث شبكة الطرق الحضرية والمناطق المجاورة بما في ذلك الممرات الطرقية والأرصفة وتصريف المياه والمساحات الخضراء وأضواء الشوارع والمباني وإشارات المرور في مدينة الدار البيضاء	240
تطوير نظام متكامل لإدارة حركة السير في مدينة الدار البيضاء	40
المجموع	345

18. **مجالات نتائج البرنامج:** تندرج أهداف البرنامج ضمن مجالات النتائج الثلاثة المبينة أسفله. كما يقدم الجدول 3 لمحة عن التمويل المرصود لمختلف مجالات النتائج في إطار البرنامج.

• **مجالات النتائج 1: الرفع من القدرة الاستثمارية لمجلس مدينة الدار البيضاء.** في إطار مجال النتائج 1، سيدعم البرنامج عدداً من الإجراءات من أجل: (أ) تعزيز القدرة المالية لمجلس مدينة الدار البيضاء (وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية ورفع معدلات التحصيل، والقيام بإعادة تقييم واسترجاع أملاك الجماعة)، وتقوية الأداء الائتماني للمجلس (من خلال تحسين البيئة الرقابية وفعالية الإدارة المالية والمشتريات)؛ (ب) تحسين نظم إدارة إيرادات مجلس مدينة الدار البيضاء عبر تفعيل نظام معلوماتي متكامل خاص بإدارة الضرائب المحلية، ووضع قائمة بدافعي الضرائب، وتفعيل إطار لعنونة وجرد أملاك الجماعة وتقييمها؛ (ج) تعبئة الاستثمار الخاص في البنية التحتية للجماعة من خلال شراكات جديدة بين القطاعين الخاص والعام،⁷ والاستفادة من سوق الاقتراض المحلية.

• **مجالات النتائج 2: تحسين البيئة العمرانية والولوج للخدمات الأساسية ضمن مجال البرنامج.** سيركز البرنامج على تحسين الظروف المعيشية لسكان الدار البيضاء، خاصة الفئات التي تعاني من وضعية هشاشة، وذلك من خلال:

- (i) **تحسين الولوج للخدمات الأساسية** من خلال ربط 14000 أسرة تعيش في بعض الأحياء الفقيرة في جهة الدار البيضاء الكبرى بشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي؛
- (ii) **تعزيز مشاركة المواطنين** من خلال تطوير آليات لتسوية المظالم تتسم بالفعالية والشفافية ووضع منصة حكومية إلكترونية تسمح للمواطنين بالولوج للخدمات الإدارية الرئيسية عبر الإنترنت، كالحصول على عقود الازدياد الإلكترونية؛
- (iii) **تحسين الأماكن العامة** من خلال تحديث الشبكة الطرقية للجماعة التي تستجيب لمعايير التصميم العالمي بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بتسهيل ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة. وستشمل الاستثمارات تحديث/بناء الطرق والأرصفة وممرات المشاة وتركيب الإنارة العمومية وعلامات الطرق والإشارات الطرقية وتنسيق المناظر الطبيعية الخاصة بالأماكن العامة وإدارة المناطق الخضراء وإعادة التأهيل وإدارة معدات حركة السير؛

• **مجالات النتائج 3: تحسين بيئة الأعمال في مجلس مدينة الدار البيضاء.** سيدعم البرنامج الإصلاحات الرامية للنهوض ببيئة ملائمة لتطوير الأعمال، لا سيما تقديم الدعم فيما يتعلق بأتمتة الإجراءات التجارية، من أجل المساهمة في تحسين التواصل بين المقاولين والإدارة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الشفافية ويقلل من حالات التأخير ويحد من السلطة التقديرية للإدارة التي تعد من بين أبرز العقبات التي أشارت إليها الدراسات الاستقصائية للمشاريع والاستشارات التي أجريت مع القطاع الخاص. وسيتمحور مجال النتائج هذا حول: تراخيص البناء ورخص التشغيل (التراخيص التجارية) التي تعد من أهم الخطوات للشروع بفعالية في الأنشطة التجارية. هذا ويعمل المجلس حالياً على أتمتة هذه الإجراءات. وستشمل الأنشطة المدعومة من طرف البرنامج شراء السلع (برمجيات ونظم "سحابية" وحاسوبية) التي تهدف إلى تسريع ورقمنة المعاملات التجارية من خلال أتمتة ورقمنة الإجراءات الإدارية فيما يتعلق برخص مزاولة الأعمال التجارية وتراخيص البناء. ومن خلال هذا المحور، فإن الجهود المستمرة التي يبذلها مجلس مدينة

⁷ إن الاستثمارات المحددة التي تمويلها الشراكات بين القطاعين الخاص والعام هذه لن تندرج ضمن حدود البرنامج.

الدار البيضاء في مجال الرقمنة من شأنها تحسين من جودة الخدمات التي تقدمها الحكومة للمؤسسات التجارية، وهو ما يعد تحدياً رئيسياً لنجاح بيئة الأعمال في الدار البيضاء على المدى البعيد، ويتمشى مع تطلعات مشروع "الدار البيضاء مدينة ذكية" الذي يلعب فيه مجلس مدينة الدار البيضاء دوراً محورياً.

الجدول 2: سلسلة النتائج

المخرجات	النواتج	المدخلات	مجال النتائج
<ul style="list-style-type: none"> زيادة إيرادات مجلس مدينة الدار البيضاء تعبئة الرأسمال الخاص من خلال معاملات الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. 	<ul style="list-style-type: none"> استخدام نظم مُحسنة للإدارة المالية العامة؛ تحديد وهيكله معاملات الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. 	<ul style="list-style-type: none"> الدعم التقني، ونظم تكنولوجيا المعلومات، والتكاليف التشغيلية الإضافية لتحسين نظم إدارة إيرادات مجلس مدينة الدار البيضاء ونظم أخرى للإدارة المالية العامة؛ الدعم التقني من أجل تحديد وتطوير معاملات الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. 	1. الرفع من القدرة الاستثمارية لمجلس مدينة الدار البيضاء
<ul style="list-style-type: none"> ولوج 14000 أسرة تعيش في أحياء محرومة لإمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء بصورة رسمية؛ تعزيز الوسط الحضري، وتنقل المشاة والعربات في الشوارع التي تم تحديثها؛ خضوع مجلس مدينة الدار البيضاء للمساءلة أمام المواطنين بصورة أكبر. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة تغطية المناطق الفقيرة المختارة بإمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء؛ تحديث 116 كلم من الشوارع؛ تعزيز المنصات الخاصة بمشاركة المواطنين. 	<ul style="list-style-type: none"> إجراء دراسات، والقيام بأشغال صغرى ومتوسطة لتمديد شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء؛ إجراء دراسات، والقيام بأشغال تحديث صغرى ومتوسطة شاملة للشوارع؛ إجراء دراسات، ووضع نظم معلوماتية لتحسين منصات إدارة العلاقات مع المواطن. 	2. تحسين الوسط الحضري والولوج للخدمات الأساسية في مجال البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> تقليل الوقت اللازم لإتمام المعاملات والرفع من مستوى الشفافية 	<ul style="list-style-type: none"> رقمنة الإجراءات الإدارية 	<ul style="list-style-type: none"> إجراء دراسات ووضع نظم معلوماتية لرقمنة الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بإصدار الموافقات الخاصة بالتخطيط العمراني ورخص الأعمال التجارية 	3. تحسين بيئة الأعمال في مجلس مدينة الدار البيضاء

الجدول 3: تمويل البرنامج (مليون دولار)

المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	مجال النتائج
130	10	48.7	39.7	26.7	0	مجال النتائج 1
49.5	11.4	24.2	10.5	13.4	0	مجال النتائج 2
20	0	0	5	10	0	مجال النتائج 3
199.5	21.4	72.9	55.2	50	0	المجموع الفرعي – المؤشرات المرتبطة بالصرف (النفقات)
0.5	رسوم واجبة الدفع مقدماً يتم دفعها بموجب الفقرة 2.03 من الاتفاق القانوني					
200	إجمالي التمويل					

19. **الاستثناءات:** لا يضم البرنامج أي نشاط من الأنشطة التي تبين على أن لها أثر سلبي على البيئة و/أو أنها تؤثر على الأفراد وفقاً للتعريف الوارد في السياسة والتوجيهات الخاصة بتمويل البرنامج القائم على النتائج. كما لا يشمل البرنامج أشغالاً وسلعاً و عقوداً استشارية تفوق العتبة التي سطرتها لجنة مراجعة العمليات والمشتريات. وفي إطار دعمه التفعيلي، سيقوم البنك الدولي بتدقيق تنفيذ البرنامج لضمان عدم تضمينه لأي نشاط ينطوي على مخاطر عالية من أجل ضمان الامتثال لمتطلبات سياسة البرنامج القائم على النتائج.

20. **المنافع المرتبطة بالنوع الاجتماعي:** في إطار مجال النتائج 2، تحسين الوسط الحضري والولوج للخدمات الأساسية في مجال البرنامج، ستستفيد النساء اللاتي يعشن في أحياء فقيرة بشكل مباشر من تمديد شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء، لا سيما النساء اللاتي ينتمين لأسر تترأسها الإناث. إن تحسين الولوج لإمدادات المياه والصرف الصحي بالنسبة لهذه الأسر سيساهم في تخفيف الأعباء المتعلقة بالوقت والصحة والرعاية وسيمنح النساء مزيداً من الوقت للقيام بأنشطة منتجة وتلقي الدروس التعليمية للكبار ومزاولة أنشطة تمكينية وترفيهية. كما أن الوصول الميسر إلى المياه ومرافق الصرف الصحي يساهم في زيادة الخصوصية ويقلل من خطر تعرض النساء والفتيات للتحرش/الاعتداء الجنسي عند الذهاب لجلب المياه.⁸ ويبدو أن تحسين فرص الحصول على الكهرباء وإمكانية الإنارة يساهم أيضاً في تحرير وقت المرأة من خلال توفير المزيد من الساعات المتاحة وإنجاز الأعمال المنزلية التي عادة ما تقع على عاتقها بفعالية. ويساهم هذا الأمر في خلق فرص لتقديم رعاية أفضل للأطفال وإنجاز الأعمال المنزلية بشكل جيد، وزيادة أوقات الفراغ للقيام بأنشطة من قبيل القراءة، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمجتمعية، وكسب المداخل. وبإستطاعة كل ما سبق ذكره الرفع من مستوى رفاه المرأة.⁹ وسيتم تتبع النساء المنتميات للأسر التي تعيش في الأحياء الفقيرة والتي مُنحت ولوجاً أفضل إلى الخدمات الأساسية في إطار البرنامج، باعتبارهن مؤشراً فرعياً في إطار المؤشر الثالث للهدف الإنمائي للمشروع (عدد الأسر التي تعيش في الأحياء الفقيرة والتي مُنحت فرصاً للولوج للخدمات الأساسية في إطار البرنامج). علاوة على ذلك، فإن إصلاح الشبكة الحضرية وتحديثها سيشمل خصائص نموذجية تتعلق بالسلامة والأمن والولوج الشامل، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على المرأة في المناطق الحضرية (الإنارة المحسنة وألواح السلامة الطرقية الخاصة بالممر المخصص).

21. **دور الشركاء في التنمية:** لقد وحد كل من «مؤسسة التمويل الدولية» و«البنك الدولي للإنشاء والتعمير» جهودهما أثناء إعداد البرنامج، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة بالتنقل الحضري. ومن

⁸ الأمم المتحدة للمياه، 2006، "النوع الاجتماعي والمياه والصرف الصحي"، إحاطة سياسية.

⁹ البنك الدولي، 2012، "ما هي الروابط التي تجمع بين الطاقة والنوع الاجتماعي والتنمية؟ وأين هو الدليل؟"، وثائق حول التنمية الاجتماعية.

المتوقع أن تدعم «مؤسسة التمويل الدولية» تنفيذ البرنامج من خلال تقديم خدمات استشارية إلى شركة «نقل البيضاء»، وهي شركة تنمية محلية يكلفها المجلس بالإشراف على الاستثمارات في مجال النقل في إطار مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى. ويتوقع من «مؤسسة التمويل الدولية» على وجه الخصوص أن تدعم شركة «نقل البيضاء» في تطوير الشراكات المختارة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل الحضري والتي تتم دراستها. وقد أضاف مجلس مدينة الدار البيضاء الطابع الرسمي على اهتمامه بتلقي الدعم من «مؤسسة التمويل الدولية» فيما يتعلق بهيكل مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير موقفين للسيارات تحت الأرض، وينتظر من «مؤسسة التمويل الدولية» أن تدعم دراسة مقارنة لخيارات التمويل العام والخاص لتمويل خطوط النقل السريع بالحافلات التي تم التخطيط لها. ويتم حالياً البت في اقتراح مرفق البنية التحتية العالمية المشترك بين «مجموعة البنك الدولي» و«مؤسسة التمويل الدولية» و«البنك الدولي للإنشاء والتعمير» من أجل مواصلة تقديم الدعم الاستشاري بشأن هذه الجوانب خلال تنفيذ البرنامج، في إطار خطة دعم تفعيل البرامج (انظر الملحق 9). هذا ويتماشى تركيز البرنامج على زيادة القدرة الاستثمارية للمجلس مع أولويات شركاء تنمويين آخرين في المغرب. واستناداً إلى تنفيذ مشروع دعم الحكم المحلي الذي يموله البنك الدولي، دعا هذا الأخير إلى اجتماع مع المجموعة التنسيقية للجهات المانحة المشاركة في دعم التنمية المحلية، بما فيها «الوكالة الفرنسية للتنمية»، و«بنك إفريقيا للتنمية»، و«البنك الأوروبي للاستثمار»، و«الوكالة الألمانية للتعاون الدولي». وقد قدمت «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» و«الوكالة الألمانية للتعاون الدولي» تدريباً في مجال التخطيط للتنمية المحلية، والحكامة القائمة على المشاركة، والشفافية الحكومية، وتنظيم البلديات وإدارتها. كما تدعم «الوكالة الفرنسية للتنمية» الإصلاح الحكومي المقترح بشأن تمويل الجماعات المحلية. وفي الدار البيضاء، ساهمت «الوكالة الفرنسية للتنمية» و«البنك الأوروبي للاستثمار» في تمويل شبكات السكك الحديدية الخفيفة. وقد أعرب «البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير» عن رغبته في التنسيق مع البنك الدولي خلال إعداد وتنفيذ الدعم لاستثمارات قطاعية محددة. بالإضافة إلى ذلك، ستمكن «وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف» من تيسير ولوج المجلس للقروض التجارية من خلال منحه ضماناً ضد المخاطر، يلائم معدله الائتماني، وهو ما يعد جزءاً من برنامج خطة العمل.

22. **مشاركة المواطنين:** سيسلط البرنامج الضوء على الملكية المحلية. وقد شرع بالفعل في مشاورات مع المستفيدين من البرنامج والأطراف المعنية الرئيسية المحلية خلال مرحلة الإعداد، وسيواصل القيام بذلك أثناء تنفيذ البرنامج. وخلال عملية التنفيذ، سيتم استشارة المواطنين وإدراجهم في البرنامج من خلال نهج تشاركي سيمهد الطريق للملكية. كما سيتم تعميم ملاحظات المستفيدين على المستوى المحلي، خاصة من خلال استخدام منصات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الوصول إلى المعلومات والتشاور والمشاركة الشاملة والحق في تقديم العرائض وآليات تسوية المظالم المناسبة، إلى جانب رصد رضا المستخدم فيما يتعلق بمراقب الجماعة؛

IV. الأهداف الإنمائية للبرنامج

23. يكمن الهدف الإنمائي للبرنامج في زيادة القدرة الاستثمارية لمجلس مدينة الدار البيضاء وتحسين بيئة الأعمال في المدينة وتعزيز الولوج للخدمات الأساسية في مجال البرنامج.

24. مؤشرات الهدف الإنمائي للبرنامج: سيتم قياس التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتحقيق الهدف

الإيماني للبرنامج من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية للنتائج:

- مؤشر الهدف الإيماني للبرنامج 1: رفع النسبة المئوية لإيرادات البلدية (باستثناء التحويلات من الحكومة المركزية)؛
- مؤشر الهدف الإيماني للبرنامج 2: تعبئة الرأسمال الخاص من أجل الاستثمارات في البنية التحتية؛
- مؤشر الهدف الإيماني للبرنامج 3: توفير ولوج أفضل إلى الخدمات الأساسية¹⁰ لعدد من الأسر التي تعيش في الأحياء المحرومة¹¹ في إطار البرنامج؛
- مؤشر الهدف الإيماني للبرنامج 4: تقليص معدل عدد الأيام اللازمة لإصدار ترخيص بناء في مركز القرب التابع للمجلس.

v. الآثار البيئية والاجتماعية

25. أعدّ البنك الدولي مشروع "تقييم النظام البيئي والاجتماعي" من أجل البرنامج القائم على النتائج المقترح. قِيم "تقييم النظام البيئي والاجتماعي" نظم إدارة البيئة والاجتماعية الوطنية والجماعية القابلة للتطبيق على البرنامج في ضوء متطلبات سياسات وإرشادات البنك الدولي بخصوص تمويل البرامج القائمة على النتائج. كما تم تحليل حافظة المشاريع التي سيتم الشروع فيها لتحديد آثارها البيئية والاجتماعية المحتملة. وقد لقي تقييم النظام البيئي والاجتماعي التأييد في مشاورات واسعة النطاق أجريت مع الأطراف المعنية في البرنامج ومن خلال المعلومات التي تم تجميعها خلال الزيارات الميدانية. واعتمد التقييم على الخبرة المكتسبة من مشاريع سابقة مولها البنك الدولي في المغرب. وقد تم إطلاع جهات أخرى على تقرير مشروع "تقييم النظام البيئي والاجتماعي" وستتم مناقشته خلال حلقة عمل استشارية ستعقد في سبتمبر 2017.

26. ستكون لأنشطة البرنامج المدعومة آثار إيجابية على الساكنة التي تعيش في مدينة الدار البيضاء، وذلك عبر تحسين:

- (i) الظروف المعيشية، من خلال تمكين 14000 أسرة محرومة تعيش في أحياء فقيرة ولا تستوفي المعايير المطلوبة من الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والكهرباء والصرف الصحي؛
- (ii) البيئة المعيشية عبر إعادة تأهيل وبناء المساحات الحضرية العمومية (الفضاءات الخضراء، إنارة الشوارع بشكل فعال)؛
- (iii) التنقل والأمان في الوسط الحضري، للراجلين عموماً، بما فيهم المكفوفين والأشخاص محدودي الحركة (أرصفة وطرق ملائمة، إشارات الطرق)؛

¹⁰ سوف يتم ربط الأسر المستفيدة بصورة رسمية بإمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء عبر الوحدة المكلفة بتوفير هذه الخدمات في مجال البرنامج (شركة «ليديك»).

¹¹ الأحياء المستهدفة هي عبارة عن مباني عشوائية في ضواحي المدن، وتم تحديدها كأحياء مستهدفة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية التي تطبق آلية استهداف قوية لتحديد الأحياء المحرومة. حيث تعرف هذه الأحياء المستهدفة، إلى جانب المستويات المنخفضة من الوصول إلى المرافق الأساسية، معدلات مرتفعة من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

- (iv) مشاركة المواطنين، من خلال استخدام منصة وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الولوج إلى المعلومات والمشورة والمشاركة الشاملة والحق في تقديم العرائض وآليات تسوية المظالم الملائمة وكذا رصد رضا المستخدمين فيما يخص المرافق البلدية؛
- (v) إمكانية الوصول للوثائق الإدارية كعقود الازدياد والترخيص الإدارية من خلال إجراءات إلكترونية مبسطة؛
- (vi) مستوى أداء وحكمة المجلس الذي يسعى إلى تأسيس إدارة محلية فعالة وتقديم خدمات أفضل وأن يكون أقرب من المواطنين وخاضعاً للمساءلة من طرفهم (بما فيهم الشباب والنساء والأشخاص في وضعية هشاشة).

27. يُتوقع أن تكون المخاطر البيئية والاجتماعية السلبية الناتجة عن أنشطة البرنامج المدعومة منخفضة إلى متوسطة. نظراً لنوعية الأعمال التي سيتم إنجازها في إطار هذا البرنامج ونطاقها وحجمها، فإنه من المتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية عبارة عن مخاطر بناء نموذجية متعلقة بالموقع ومحدودة في مرحلة البناء عموماً. وسيتم وضع كافة الأنشطة داخل المحيط الحضري حيث لن يتأثر أي موقع ذي أهمية بيولوجية أو بيئية.

28. سيتم استبعاد كافة المشاريع التي تتطلب الاستحواذ على الأراضي الخاصة من البرنامج. وسيتم إنجاز الاستثمارات المادية على نحو منظم ضمن المجال العام لتفادي عمليات الاستحواذ على الأراضي الخاصة بصفة مؤقتة أو دائمة. وستكون مخاطر إعادة الإعمار المتبقية التي يتعين إدارتها محدودة في منع مؤقت للولوج إلى المواقع أو مصادر الدخل (مثل الأشخاص الذين يشغلون لأغراض تجارية أراضٍ عمومية وحق الطريق) خلال مرحلة البناء. ولتجنب هذه المخاطر وتخفيفها، سيتم تنفيذ تدابير التخفيف بما فيها تخطيط الأعمال وتنسيقها وتوفير إمكانيات ولوج بديلة والمعلومات والمشورة للأشخاص المتأثرين، وتسهيل الوصول إلى آليات تسوية المظالم الملائمة. وستكون هذه العمليات التخفيفية متضمنة بوضوح في المواصفات التعاقدية لأعمال البناء الخاصة المندرجة ضمن أعمال البناء المتعلقة بأنشطة البرنامج. وإضافة إلى ذلك، سيتم توفير الدعم و/أو التعويض المناسب قبل إطلاق الأعمال المدنية للأشخاص المتأثرين بخسارة مؤقتة أو بمنع مؤقت للولوج إلى مصادر الدخل أو سبل العيش، بما فيهم الأشخاص الذين يشغلون لأغراض تجارية ودون ترخيص أراضٍ عمومية وحق الطريق.

29. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يظنون أنهم تأثروا سلباً بعملية من عمليات البرنامج القائم على النتائج المدعوم من طرف البنك الدولي، كما هي معرفة في السياسات والإجراءات المعمول بها، أن يتقدموا بشكايات لآلية تسوية المظالم القائمة الخاصة بالبرنامج أو خدمة تسوية المظالم التابعة للبنك الدولي. تسهر خدمة تسوية المظالم على دراسة الشكايات التي تتلقاها على وجه السرعة حتى تعالج الشواغل ذات صلة بالموضوع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتأثرين أن يتقدموا بشكاياتهم لهيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، والتي تحدد إذا ما كان حدوث ضرر أو احتمال حدوثه نتيجة لعدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويمكن إيداع الشكايات في أي وقت بعد إطلاع البنك الدولي بالمشاغل مباشرة، وإعطاء إدارة البنك فرصة للرد. للاطلاع على المعلومات عن كيفية تقديم الشكايات لدى خدمة تسوية المظالم التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الرابط: <http://www.worldbank.org/GRS>. للاطلاع على المعلومات عن كيفية وضع الشكايات لدى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الرابط: www.inspectionpanel.org.

VI. التمويل

المصدر	المبلغ (مليون دولار)	النسبة المئوية من المبلغ الإجمالي
الحكومة	145	45%
البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية	200	55%
شركاء تنمويون آخرون	-	-
إجمالي تمويل البرنامج	345	100%

VII. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للبرنامج

30. تعكس الترتيبات التنفيذية للبرنامج طبيعة برنامج مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى الحكومي المتعددة الأطراف والمبنية على الشراكة، ويعتمد البرنامج على تعاون وثيق بين الفاعلين عبر ثلاث مستويات حكومية: المستوى المحلي والجهوي والوطني. وتعكس الترتيبات التنفيذية الأدوار والمسؤوليات التالية:

- **القيادة:** يُعد مجلس مدينة الدار البيضاء الذي يمثلته العمدة الجهة الرئيسية المسؤولة عن تحقيق نتائج البرنامج. ونظراً لطبيعة أنشطة البرنامج الشاملة لعدة قطاعات والولايات المؤسسية القائمة، يعمل مجلس مدينة الدار البيضاء بشراكة مع الولاية لضمان التنسيق العام للبرنامج والدعم اللازم من طرف جهات أخرى (انظر أسفله)؛
- **التنسيق:** تعمل الولاية، بصفتها ممثل الحكومة المركزية على المستوى الجهوي، على تنسيق الدعم الذي يتم تقديمه لمجلس مدينة الدار البيضاء في إطار تنفيذ البرنامج، بما في ذلك خدمات الحكومة الوطنية اللامركزية المشار إليها أسفله؛
- **التنفيذ:** تعتمد عملية تنفيذ البرنامج على عدة وكالات نظراً لطبيعة أنشطته والولايات المؤسسية القائمة. وتساهم كل من الخزينة العامة للمملكة والمديرية العامة للضرائب في تحقيق النتائج على مستوى الإدارة المالية في إطار "مجال النتائج 1". ويلعب المركز الجهوي للاستثمار دوراً جوهرياً إلى جانب مجلس مدينة الدار البيضاء في تحديد السياسات الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال في جهة الدار البيضاء الكبرى، خصوصاً فيما يتعلق بالنتائج التي يجب تحقيقها تحت "مجال النتائج 3". وسيتم تنفيذ "مجال النتائج 3" بقيادة المجلس ومن إنجاز شركة «رباطيس» التي تعاقدها هذا الأخير من أجل المساعدة على أتمتة إجراءات تصاريح وتراخيص البناء، بالتعاون مع الأطراف المعنية ذات الصلة (البلدية والإقليم وهيئة المهندسين المعماريين). هذا وتلعب ثلاث شركات تنمية محلية («كازا بريستاسيون» و«كازا أميناجمون» و«نقل البيضاء»)، والتي يتمتع كل من العمدة والوالي بتمثيل واسع النطاق فيها، دور الوكالات المنجزة لجوانب معينة من "مجال النتائج 1 و2".

31. إضافة إلى تقديم إطار المساءلة المحدد أعلاه، فإن الترتيبات التنفيذية للبرنامج قد صممت لضمان الملكية المشتركة للبرنامج من طرف كافة الأطراف المعنية. تتضمن الترتيبات التنفيذية هيكلًا

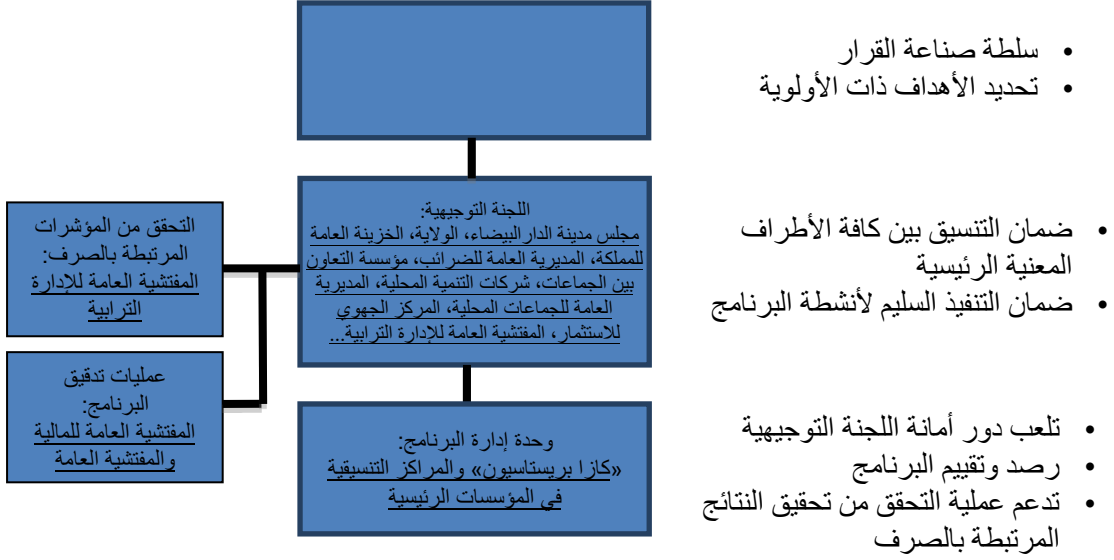
ثلاثي المستويات يشمل: (i) لجنة استراتيجية و(ii) لجنة توجيهية و(iii) وحدة إدارة البرنامج.

32. **اللجنة الاستراتيجية:** تُعد السلطة الصانعة للقرار في البرنامج، وهي تحدد أهداف البرنامج ذات الأولوية وتراجع التنفيذ الشامل للبرنامج. وتتكون هذه اللجنة من رئيس مجلس مدينة الدار البيضاء ووالي مدينة الدار البيضاء وتجتمع مرتين في السنة.

33. **اللجنة التوجيهية:** يترأسها بالتشارك كل من رئيس مجلس مدينة الدار البيضاء ووالي مدينة الدار البيضاء أو ممثليهما، وتشمل اللجنة كافة الجهات المرتبطة بتنفيذ البرنامج (الخزينة العامة للمملكة والمديرية العامة للضرائب والمركز الجهوي للاستثمار وشركات التنمية المحلية). وتشرف اللجنة التوجيهية، بالإضافة إلى كونها مسؤولة على تنفيذ البرنامج على المستوى التشغيلي وضمان التنسيق بين الأطراف المعنية الرئيسية في البرنامج، على عملية تقديم التقارير بما في ذلك عملية مراقبة النتائج والإشعار بالنتائج المحققة وعمليات تدقيق البرنامج. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة التوجيهية بمناقشة تقرير البرنامج السنوي الذي قدمته وحدة إدارة البرنامج (انظر أسفله). وتستضيف اللجنة مرة في السنة على الأقل المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية، اللتان تُعدّان وكالتين خارجيتين بالنسبة للجنة التوجيهية، وذلك لتعرض كل منهما نتائج عملية التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف وعمليات تدقيق البرنامج وقصد مناقشتها. وتجتمع اللجنة التوجيهية كل ثلاثة أشهر أو عند الاقتضاء.

34. **وحدة إدارة البرنامج:** تلعب دور أمانة اللجنة التوجيهية، وهي مندمجة ضمن إحدى شركات التنمية المحلية التي تشغل بالدار البيضاء وهي «كازا بريستاسيون»، وتشمل جهات تنسيقية من الأطراف المعنية بالبرنامج. وتسهر الوحدة على التنسيق اليومي للأطراف المعنية بالبرنامج، ورصد البرنامج وتقييمه (عبر جمع النتائج التي تتلقاها من الأطراف المعنية المتعددة التي تساهم في تنفيذها)، وإعداد مشاريع تقارير البرنامج السنوية، وتوفير الدعم لعملية التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف. ويُتوقع أن يتم توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس مدينة الدار البيضاء وشركة «كازا بريستاسيون» حسب فعالية المشروع، والتي ستفوض للشركة بموجبها اختيار الفريق الأساسي لوحدة إدارة البرنامج بالموظفين وتشغيله. وسيكون على الوكالات الأخرى ذات الصلة التي تشارك في وحدة إدارة البرنامج أن تعين مسؤولاً محددًا ليلعب دور الجهة التنسيقية بالوحدة.

الشكل 1: الترتيبات التنفيذية للبرنامج



VIII. نقاط الاتصال

البنك الدولي

نقطة الاتصال 1: أوغوستين ماريا
المنصب: أخصائية أولى في المجال الحضري
البريد الإلكتروني: amaria@worldbank.org

نقطة الاتصال 2: أنستازيا تواتي
المنصب: أخصائية أولى في المجال الحضري
البريد الإلكتروني: atouati@worldbank.org

المقترض/العميل/المستلم
نقطة الاتصال: عبد العزيز العماري
المنصب: رئيس مجلس مدينة الدار البيضاء
البريد الإلكتروني: contact@casablancacity.ma

وكالات التنفيذ

نقطة الاتصال: توفيق أحمد نصري
المنصب: المدير العام للخدمات
البريد الإلكتروني: contact@casablancacity.ma

IX. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

متجر منشورات ومعلومات البنك الدولي «إنفوشوب»
البنك الدولي

1818 شارع H،
شمال غرب واشنطن العاصمة، 20433
الهاتف: (202) 458-4500
الفاكس: (202) 522-1500
الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>